حزام النار في مقاربة حزب الله

محمد جرادات
كاتب ومحلل سياسي

تشتعل مستوطنات شمال الكيان الصهيوني، ومعسكراته وأطراف مدنه من "كريات شمونة"، حتى "نهاريا" وصفد وعكا، بنيران الغضب اللبناني، ثأراً للدماء النازفة في غزة، كما في الضفة وجنوب لبنان، وتنتشر العشرات من فرق الإطفاء، مدعومة بكتائب من "جيش" الاحتلال، ولا يتوقف مستشفى صفد عن استقبال الإصابات بين الجنود والمستوطنين.

كيف حصل ذلك؟ وما المقاربة التي نجح فيها حزب الله، وهو يزحف بحزام ناره بثبات تدريجي من شبعا والمطلة حتى تخوم طبريا وحيفا؟

كان الشمال الفلسطيني دخل منذ الثامن من أكتوبر، في آتون مواجهة بين مقاربتين؛ تلتزمان بقواعد اشتباك حذرة، على وقع الحرب الدموية التي شنها كيان الاحتلال ضد غزة، مواجهة تجاوز فيها الكيان الصهيوني هذه القواعد، مرات عديدة، بتصعيد اغتيالاته في العمق اللبناني، فيما حافظ حزب الله ومعه قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، على وتيرة تصعيد متدحرجة بثبات، يمكن رؤيتها في ثلاثة مسارات؛ نوع السلاح ومدى الإطلاق وكثافة النيران، كالآتي:

المسار الأول؛ تمثل في استخدام أنواع معينة من الصواريخ والمسيرات، ظلت تتطور تباعاً، بحسب متطلبات الميدان، ولكن وفق استراتيجية قتالية، لم تخضع لقفزات نوعية تناسب ما يطلبه المشاهدون، أو ما يتوقعه الراصدون. وكان حزب الله استهل هجماته بقذائف الهاون والكاتيوشا والصواريخ المضادة للدروع، حتى أدخل صواريخ ثقيلة مثل فلق، وصواريخ الماس المصحوبة بكاميرا رأسية، وصواريخ بركان هائلة التفجير، وآخرها صواريخ عماد مغنية التي دمرت قواعد عسكرية كبيرة.

المسار الثاني؛ خضع ميدان الإطلاق في شمال فلسطين، لدحرجة جغرافية في العمق الإسرائيلي تباعاً، فكان استهداف جبل الجرمق، وتعلوه قاعدة ميرون العسكرية، بما تضمه من قاعدة استراتيجية للتجسس والرصد، على مستوى الساحل برمته، تطوراً نوعياً كبيراً، جاء بعد اغتيال القائد صالح العاروري، بداية هذا العام، وتبعد هذه القاعدة نحو ١٠ كم، عن الحدود اللبنانية.

المسار الثالث؛ تصاعدت كثافة نيران حزب الله، ضمن آلية تعميق حزام النار، بشكل مطرد، إذ بلغ مجموعها بحسب المعطى الإسرائيلي؛ نحو ٤٨٠٠ قذيفة وصاروخ وطائرة مسيرة، وجاءت في الأشهر الخمسة الماضية ضمن وتيرة متسارعة؛ من ٣٣٤ صاروخاً في شهر كانون الثاني/يناير، إلى ٥٣٤ في شهر شباط/فبراير، و٧٤٦ في شهر آذار/مارس، و٧٤٤ في شهر نيسان/ أبريل، حتى ١٠٠٠ في شهر أيار/ مايو، فيما دخل شهر الصيف اللاهب حزيران/ يونيو، لتتفاعل قوة حزب الله النارية أضعافاً مضاعفة في أيامه الأولى، تأثراً بالحرّ الشديد، الذي أشعل مئات الحرائق، حول "كريات شمونة" وصفد، حتى صار لكل قذيفة تطلقها القبة الحديدية الإسرائيلية، أثر عكسي يتسبب بحرائق وأزمات أمنية مضاعفة.

جاءت المقاربة الإسرائيلية في مواجهة نار حزب الله، ضمن مسارات مغلقة متأرجحة، رغم التفوق الناري التقليدي، بشكل لا مقارنة فيه، ورغم نجاح حزب الله في كبح جماح القوة الإسرائيلية النارية، تبعاً لما أظهره بداية من التزام بقواعد اشتباك منضبطة. وكان أبرز مسارات المقاربة الإسرائيلية:

أولاً؛ نجاح عدة اغتيالات في قلب بيروت، بعد شهرين من المواجهة، واستهداف عشرات الكوادر من نخبة حزب الله، لا سيما في قلب الميدان، في ظل تعتيمه التام على خسائره البشرية، بما أظهره أمام الجمهور وكأنه يقتل قادة المقاومة وشبابها، في ظل عجز المقاومة عن المسّ بجنوده وضباطه.

كان لسياسة الاغتيالات الإسرائيلية في لبنان مردود عكسي على المدى البعيد، في ظل احتدام المواجهة كل هذه الشهور، خاصة أن نجاح الاغتيالات لا يتوفر كل يوم، بينما وتيرة ضربات حزب الله ظلت في تصاعد، بما جعل المشهد يميل تباعاً لصالح مقاربة حزب الله.

ثانياً؛ ضرب البنية التحتية والمراكز المدنية في القرى اللبنانية المحاذية للشريط الحدودي، مثل عيتا الشعب وميس الجبل ومارون الراس، وأحياناً في بنت جبيل وبعلبك، وهو ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين بالعشرات.

ثالثاً؛ قصف العمق السوري، وخاصة دمشق وحلب، مع استهداف قوات حزب الله، والمستشارين الإيرانيين، وهو ما أدى إلى رد إيراني واسع في منتصف نيسان/ إبريل، كبح الاندفاعة الإسرائيلية ضد إيران، بما حدّ من هامش الانتقام الإسرائيلي.

رابعاً؛ الضغط الدولي، عبر النفوذ الأميركي-الفرنسي -الغربي في لبنان، وهو ما فشل تماماً، أمام إصرار حزب الله على ربط المواجهة بوقف الحرب على غزة.

خامساً؛ التهديد بالحرب وإعادة لبنان إلى العصر الحجري، وهو ما تكرر على لسان كل القادة السياسيين والعسكريين عشرات المرات، ففي الوقت الذي أعلن وزير الحرب غالانت بداية هذا العام عن الانتقال من الدفاع إلى الهجوم مع لبنان، نجد رئيس أركانه هليفي يتحدث مع نهاية الشهر الثامن للمواجهة، عن قرب الوصول إلى نقطة التحوّل مع لبنان، بما يضع كل التهديدات السابقة في مكب الاستهلاك.

حصدت مقاربة حزب الله نتائج متضافرة بالنقاط، بما عمّق حزاماً نارياً، يكاد يفصل شمال الكيان عن وسطه، خاصة مع تعزيز موجات النزوح لما يزيد عن مئتي ألف صهيوني، باتجاه الاستقرار في الوسط، مع اتساع نطاق صفارات الإنذار الإسرائيلية وهي تقرع فوق رؤوس عشرات الآلاف في تخوم حيفا وطبريا، بما أضاف كمّاً بشرياً هائلاً مضطراً للاختباء في الملاجئ.

حصدت مقاربة حزب الله نتائج متضافرة بالنقاط، بما عمّق حزاماً نارياً، يكاد يفصل شمال الكيان عن وسطه، خاصة مع تعزيز موجات النزوح لما يزيد عن مئتي ألف إسرائيلي

العقوبات على الجنائية: حصانة للاحتلال وشراكة بالعدوان

على عوباني

لا تعترف أميركا و"إسرائيل" بالشرعية الدولية، عدالتها انتقائية، بمعايير مزدوجة، فإذا ما مسّ القضاء الدولي مصالحَها تصبح أقواس المحاكم في قفص الاتهام، فبدل أن تُلاحق تلاحَق وبدل أن تُحاسب تحاسَب، وبدل أن تصدر الأحكام يصدر الحكم بحقها وبدل أن تعاقب تعاقَب، تمامًا كما حصل مؤخرًا في مجلس النواب الأميركي الذي شرّع جهابذته قانونًا جديدًا يعاقب المحكمة الجنائية الدولية، لجرأتها للمرّة الأولى في التاريخ على مساءلة وملاحقة قادة الكيان الصهيوني وجيشه (إصدار المدعي العام للمحكمة كريم خان مذكرات توقيف بحق رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو ووزير حربه يوآف غالانت) على ارتكاباتهم المهولة في قطاع غزة، رغم أن توصيفها الجرمي ينطبق عليه "جرائم حرب" و"جرائم إبادة" و"جرائم ضد الإنسانية"، وهذا هو صلب اختصاص الجنائية الدولية وفق المادة الخامسة من نظام روما الأساسي التي تمنحها الحق بملاحقة ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

من مفارقات الدهر، أن واشنطن التي لطالما استخدمت المحاكم الدولية سابقًا وكذلك مختلف أجهزة الأمم المتحدة، بغية الاقتصاص من أعدائها والتخلص منهم (محكمة نورنبرغ لمحاكمة النازيين بعد الحرب العالمية الثانية نموذجًا)، باتت اليوم تجهد لرفع السيف القضائي المصلت على رقبة ربيبتها "إسرائيل"، بعدما كُشف القناع عن وجهها، وبانت حقيقتها "الوحشية والدموية" في غزة، وعرف العالم كله حقيقة الخديعة والغدة السرطانية التي تفشت وتغلغلت بين جنباته فانتفض لكرامته في الشوارع والعواصم والجامعات الغربية..

لطخت دماء أطفال غزة صورة الكيان الغاصب ومعه "البيت الأسود"، كما عرّت المنظومة الدولية وأظهرت عجزها وأنها ليست سوى سلاح بيد أميركا لمواجهة أعدائها، أما حلفاؤها في "إسرائيل" "شعب الله المختار" فهم فوق قانونها وقضائها، وفوق المحاسبة والمساءلة، وفوق مجالسها ووكالاتها، فلا مجلس أمن يدين اعتداءاتهم (الفيتو الاميركي جاهز)، ولا وكالة دولية للطاقة الذرية تفحص منشآتهم النووية، ورغم التجاهل الإسرائيلي لقرارات محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية رافقه تهجم أميركي عليها سواء عبر إتهام الجنائية بـ"الانحياز"، ومسارعة مجلس النواب الأميركي إلى سن قانون (بأغلبية ٢٤٧ صوتاً مقابل ١٥٥) يفرض عقوبات على المحكمة، أو بإعلان الرئيس بايدن عدم اعتراف واشنطن باختصاص المحكمة الجنائية الدولية وأن محاسبة "إسرائيل" و"السياسيين الإسرائيليين" ليست من ضمن صلاحياتها، مانحًا بذلك قادة الاحتلال حصانة قضائية، ما يعني أن بايدن أعطاهم ضوءًا أخضر لمواصلة جرائمهم في غزة وارتكاب المزيد منها، لأن ثمة من يضمن لهم الإفلات من العقاب، والمحاسبة والمساءلة في الجنائية الدولية.

لا شك أن فرض العقوبات الأميركية على الجنائية الدولية من شأنه أن يعطل ويعرقل عملها، لأنه يضع القضاة والمحققين والأفراد المشاركين في اعتقال أو احتجاز أو محاكمة الـ"محمي من الولايات المتحدة وحلفائها"، تحت مطرقة ضغوطات وعقوبات تشمل حظر المعاملات العقارية الأمريكية وحظر وإلغاء التأشيرات، وبما أن الجنائية الدولية لا تمتلك آلية إنفاذ خاصة بها، وهي تعتمد على دعم الدول للاعتقالات، تصبح أحكامها رمزية ومعنوية خاضعة لسياسات الدول وتقاطع المصالح، واسترضاء واشنطن، أو الخشية منها.

بعد ثمانية أشهر من بدء العدوان الصهيوني على غزة في ظل الدعم الأميركي اللامحدود لحكومة الاحتلال، هل ثمة من يشكك بعد اليوم بالشراكة الأميركية والمسؤولية الكاملة عن حرب الإبادة التي سفكت دماء عشرات الآلاف من الأبرياء العزل في القطاع؟ ألم تسارع الأساطيل الأميركية إلى نجدة الكيان بعد طوفان الاقصى؟ ألم تقدم واشنطن المساعدة المالية تلو الأخرى لـ"سرائيل"؟ ألم تفتح لها جسرًا جويًا لمدها بأحدث الصواريخ والقنابل المدمرة والخارقة للتحصينات؟ ألم تجنّد طاقمها الدبلوماسي للتسويف والمماطلة بهدف كسب الوقت؟ واليوم مجددًا تكشفت واشنطن عن حقيقة موقفها من العدوان ليس فقط في كل هذه المسارات السياسية والمالية والعسكرية، بل حتى بالمسار القضائي والقانوني، سواء حينما وكلت نفسها محامي دفاع عن قادة العدو بوجه الجنائية الدولية، أو حينما سعت لعرقلة مسار محكمة العدل الدولية والدعوى القضائية التي تقدمت بها جنوب أفريقيا بهدف وقف العدوان على غزة.

التحليل الإخباري

«ايزنهاور».. هل يمكن أن تغرق؟

على الدرواني
كاتب ومحلل سياسي

أعلنت القوات المسلحة اليمنية استهداف حاملة الطائرات الأميركية "يو أس أس" أيزنهاور، مباشرة، ردًا على العدوان الأميركي - البريطاني على اليمن والذي خلف قرابة الستين شهيداً وجريحاً باستهداف الأعيان المدنية في ميناء الصليف وإذاعة الحديدة الخميس الماضي، وكذلك أعلنت أن استهدافها مرة أخرى يعد الثاني خلال أقل من أربع وعشرين ساعة.

لم يمر الحدث مرور الكرام، بل أصبح حديث السوشيال ميديا محليًا وعربيًا وعالميًا. رغم محاولة الولايات المتحدة إنكار تعرض الحاملة لأي استهداف، فإن الناشطين الأميركيين تحدثوا عن العملية، متسائلين عن مصير الحاملة. قناة "العربية" سارعت إلى الإعلان على لسان مسؤولين أميركيين عن تمديد مهمّة "أيزنهاور" شهرًا إضافيًا، واضعة التمديد في إطار ما أسمته "الإصرار الأميركي على مواجهة الحوثيين"، حسب تعبيرها.

من جهته، قبطان سفينة "أيزنهاور"، قام بما يشبه المحاولة لتخفيف الشكوك، ونشره مقطعًا من على متن الحاملة لحظة إقلاع طائرة حربية، بالإضافة إلى صور أخرى من مخبز الكعك على متنها، إلا أن تلك المشاهد والصور، لم تخفف من حدّة الشكوك، بل زادت الطين بلة، حيث اكتشف كثير من الناشطين أن المقطع المصور نشر في آذار/مارس الماضي.

وذهب ناشطون لمتابعة منصات الملاحة التي كشفت أن "أيزنهاور" قد ابتعدت عن السواحل اليمنية ٢٠٠ كم شمال البحر الأحمر، ورست قبالة ميناء جدّة. وقبل أن تتعرض "أيزنهاور" للاستهداف من قبل القوات المسلحة اليمنية، كان مجرد التفكير في ذلك يعتبر ضربًا من الخيال، أما الآن، فيبدو أن لحظة غرق أية حاملة طائرات أميركية بات أمرًا متوقعًا من داخل الولايات المتحدة قبل خارجها.

صحيفة "وول ستريت جورنال"، نشرت تقريرًا في آذار/مارس الماضي، قارنت من خلاله بين القيمة المالية لحاملة الطائرات "يو أس أس جيرالد فورد" التي بلغت ١٣ مليار دولار، السفينة الحربية الأغلى في التاريخ، وبين القيمة المالية للطائرات المسيّرة التي يمكن لها أن تُغرِق "جيرالد فورد"، وتنزل بها إلى أعماق البحار.

على ما يبدو من هذا التقرير، أنه لم يعد مستحيلًا إغراق "جيرالد فورد"، وهي أكبر وأضخم وأحدث وأغلى تكلفة من "أيزنهاور"، وقد أصبح مصير هذه الحاملات مهدّدًا أكثر من أي وقت مضى، لا سيما إذا ما أُخِذ في الاعتبار أنها لن تستهدف فقط بطائرات مسيّرة، بل أيضًا بصواريخ باليستية، ومجنّحة.

وقبل عدة أشهر، نشرت "أسوشيتد برس"، تقريرًا من على متن الحاملة "أيزنهاور"، حيث كانت السفن والقوات المرافقة لها قد أمضت أربعة أشهر بوتيرة قتالية ثابتة دون إجازة، وقال قبطان السفينة، الكابتن كريستوفر تشوداه هيل، للوكالة إن "ذلك يؤثر سلبًا في البحّارة".

اليوم نحن نتحدث عن ثلاثة أشهر أخرى، وهذا يضيف عبئًا على الطاقم، وتأثيرات سلبية أكبر، خصوصًا مع توتر متصاعد يومًا بعد يوم. ومن خلال هذه المعطيات، وتناولات المحللين والخبراء، بات من الممكن أن تكون "أيزنهاور" قد أصيبت فعلًا، لكنّها لم تغرق بعد، وإن كان الغرق أيضًا لم يعد مستحيلًا.